آليات الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية – مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية –

للفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2016

Mechanisms of good governance as an instrument to combat corruption and its impact on economic growth

An Econometric study- Comparison between developed and developing countries during the period (1996 – 2016)

عبد الباري عياض
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)
Aiadabdelbari@gmail.com

محمد يحي بن ساسي
مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي (الجزائر)
Bensaci1313@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 01 /2019/11 تاريخ القبول: 04 /2019/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة كأداة لمكافحة الفساد على ظاهرة النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة قياسية اقتصادية شملت عينتين من الدول (متقدمة – نامية) على سبيل المقارنة بينهما. و ذلك للفترة الممتدة من1996-2016،حيث استندت هذه الدراسة على فرضية ان النمو الاقتصادي كعامل تابع يزيد و يتطور كلما تحسنت مؤشراته خاصة ما تعلق الامر بسياسة الحكم الجيد، و التي تعكسها عدة آليات اهما مؤشر مراقبة و مكافحة الفساد و سيادة و حكم القانون و الاستقرار السياسي، و لبلوغ نتيجة الفرض و هدف الدراسة استخدمنا نماذج السلاسل الزمنية المقطعية(Panel)،بدءا بالتحليل الساكن و دراسة النماذج الثلاثة المتعلقة به (PRM / FEM / REM) ، كما خلصت النتائج إلى مثالية نموذج التأثيرات الثابتة FEM في عينة الدولة النامية و نموذج التأثيرات العشوائية REM في عينة الدول المتقدمة، و هي علاقة قصيرة الأجل بين عامل الفساد كمؤشر الحكم الجيد و النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي – الفساد – الحكم الجيد – بانل – نموذج التأثيرات الثابتة

Abstract:
The aim of this paper is to demonstrate the impact of good governance indicators as an anti-corruption tool on the phenomenon of economic growth through an econometric study that included two samples of countries (developed and developing) as a comparison between them. For the period from 1996 to 2016. The study was based on the assumption that economic growth as a dependent factor increases and improves as its indicators improve, especially with respect to the policy of good governance, which is reflected in several mechanisms, including the monitoring and combating corruption, sovereignty and rule of law, To achieve the result of the hypothesis and the objective of the study, we used the time series models (Panel), starting with static analysis and studying the three models related to it (PRM / FEM / REM), The results also found that the FEM model in the developing country sample and the REM model in the sample of developed countries is a short-term relationship between the factor of corruption as the indicator of good governance and economic growth
Keywords: growth-corruption-good governance- panel- fixed effect model-

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: **bensaci13130@yahoo.com**

1. مقدمة:

إن مصطلح الدولة الحديثة يطرح اليوم وبشدة خاصة في الدول النامية، لما له من مفاهيم وأبعاد اقتصادية سياسية واجتماعية، فمفهوم الدولة الحديثة مرتبط أساسا بتدخل الدولة في جميع النشاطات خاصة الاقتصادية منها، كون الإدارة العمومية (او الحكومة) عون من الأعوان الاقتصاديين، سواء كان التدخل مباشر او غير مباشر في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومن مجملها النمو الاقتصادي مثل ما وضحه المفكر الاقتصادي كالدور فيما يعرف بالمربع السحري الذي وضع عنصر النمو الاقتصادي كقطب مهم.

حيث ان عديد الدول خاصة النامية منها انتهجت مجموعة من السياسات الإصلاحية في الجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي كالقيام بترشيد الانفاق العام و الرفع من الموارد الجبائية و دفع عجلة الصادرات و الحد من الطلب الاجتماعي عن طريق تخفيض الواردات و محاولة اصلاح القطاع العام و الحد من الفقر و البطالة و اصلاح هياكل الدولة خاصة التشريعية منها و التمكن من انشاء دولة القانون، و هذا عن طريق سياسة التدخل في ميكانيزمات عجلة الاقتصاد و السياسة و المتمثلة أساسا في آليات الحكم الجيد أو ما يعرف بالحاكمية الرشيدة.

هذه السياسة والتي تمس عدة جوانب أهمها مكافحة الفساد بكل أنواعه والذي يعتبر من بين المشاكل الكبرى التي تعانيها جميع الدول، بالإضافة الى القضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقرار مع تمكين فعالية الأطر القانونية وقوة الحكومة .....وغيرها.

ان التحكم في هذه السياسة و التمكن منها يتيح للدولة مناخ استثماري و جو ملائم لبناء دولة ذات سيادة قانونية و اقتصادية و اجتماعية قوية تضعها في مصف الدول المتوازنة على الأقل، غير ان معظم الدول النامية ورغم الجهود المبذولة في ذلك الا انها لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المسطرة و المنشودة خاصة ما تعلق الامر بأداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، حيث تطلب الأمر البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله فأصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

أ- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جوهر موضوع الفساد الاقتصادي وعلاقته بالحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية، إذ يعتبر هذا الموضوع حديث الساعة على المستوى الدولي أو الإقليمي وحتى المحلي الوطني، وهو ما يظهر جليا من خلال الدراسات والبحوث العلمية الجامعية وكذا تقارير التنمية الدولية.

إذ يترتب عن فهم أبعاد هذا الموضوع في تكوين نظرة شاملة للتصور التنموي الواجب تجسيده وفق الحاجة الى تحديد الأفكار والتزود بأدوات التحليل اللازمة.

لذلك تبرز أهمية الدراسة في:

- كون الفساد الاقتصادي أحد أهم مؤشرات الأزمات الاقتصادية لدى عديد الدول.
- معرفة طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.
- الوقوف على مدى مساهمة آليات الحكم الرشيد كمؤشر هام للنمو الاقتصادي في الرفع من اجمالي الناتج المحلي وقدرته على مكافحة الفساد.
- ارتباط التنمية المحلية بعناصر الحكم الجيد (الحكم الرشيد).

ب- أهداف الدراسة

تعتبر هذه الدراسة كغيرها، لها اهداف جوهرية تسمو الى الوصول اليها، اذ نبرز أهمها في الاتي:

- تبيان الحكم الراشد ظهوره، خصائصه، وكذا اسسه النظرية.
- تعريف الفساد الاقتصادي، مظاهره، مسبباته، وآثاره.

- الولوج الى طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية ومكافحة الفساد.
- التحقق من ان الحكم الراشد يمكنه تفسير النمو الاقتصادي.

ت- إشكالية الدراسة

ان العديد من النظريات الاقتصادية تناولت وبشكل كبير موضوع مؤشرات النمو الاقتصادي بغية ضبط وتفسير آلياته انطلاقا من المتغيرات والعوامل المؤثرة فيه، فأغلب الدراسات ركزت على العوامل الخارجية في حين ركز البعض على باقي العوامل الداخلية.

ومن بين المؤشرات الحديثة للنمو نجد آليات الحكم الراشد ودورها في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية، فقد سعت معظم الدول إلى انتهاج سياسة الحكم الجيد من أجل تطويق مشكل الفساد الاقتصادي والمضي قدما نحو تنمية مستدامة.

وانطلاقا مما تقدم فان هذه الدراسة تستوجب منا محاولة الإجابة على الإشكالية القائمة والتي تنص على:

هل يمكن لآليات الحكم الراشد ان تكون أداة فاعلة في مكافحة الفساد وتحقيق نمو اقتصادي؟

يقودنا هذا الإشكال الى طرح التساؤلات الفرعية الموالية:

- هل يكمن مشكل القضاء على الفساء الاقتصادي في تطبيق آليات الحكم الجيد؟
- هل لمعايير الحكم الراشد تأثير على اجمالي الناتج المحلي كمقياس للنمو الاقتصادي؟
- هل هناك علاقة ترابطية بين آليات الحكم الرشيد والنمو الاقتصادي؟

ث- فرضيات البحث

- معايير الحكم الراشد تأثر على التنمية.
- توجد علاقة ترابطية طويلة الاجل بين آليات الحكم الراشد والنمو الاقتصادي.
- هناك فعالية إيجابية للحكم الراشد في تحقيق التنمية ومحاربة الفساد الاقتصادي

ج- هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم البحث الى جانبين أولهما نظري تضمن مراجعة للأدبيات الاقتصادية لكل من النمو الاقتصادي والحكم الراشد والفساد الاقتصادي والعلاقة الترابطية بينهم. أما الجانب الثاني وهو الجانب التطبيقي فقد خصص للدراسة القياسية المتعلقة بتطبيق سياسة الحكم الراشد كأداة لمكافحة الفساد وأثرها على النمو الاقتصادي لعينتين من الدول، تعلق الأمر بالدول المتقدمة والنامية من أجل احداث مقارنة بينهما، وملاحظة نتائج تطبيق السياستين وذلك للفترة من 1996 الى غاية 2016.

حيث تم الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والمعرفة بـ البانل (Panel) لأنها تتميز وتتفوق على تحليل البيانات المقطعية او السلاسل الزمنية منفردة، لان منهج البانل يأخذ بعين الاعتبار الاثار الفردية الخاصة بكل دولة من الدول، كما يمكننا مراعاة الآثار الزمنية (Time Effects) المشتركة بين الدول والتي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي تغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها.

الجانب النظري:

I. التأصيل النظري للحكم الراشد

يعود بروز مفهوم الحكم الراشد الى عديد الأسباب العلمية والنظرية، فهو يعتبر انعكاس لتطورات حدثت في طبيعة دور الحكومة من جهة والمنهجية الاكاديمية من جهة أخرى. فقد طرح هذا المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية وثقافية مع تأثره بمعطيات أخرى محلية ودولية (اخرون، 2001)، حيث استخدم مفهوم الحكم الراشد (الصالح) Good Governance، منذ حوالي عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على النشاطات السياسية الممارسة في إدارة شؤون المجتمعات ذات الاتجاه التنموي التطوري.

فظهور مفهوم الحكم الراشد كان نتيجة عوامل عديدة مختلفة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- غياب دور المواطن ومفهوم المواطنة.
2- ضعف إدارة الحكم في المناطق العربية.
3- سيادة نمط الدولة الامنية (النقيب، 1991).
4- سيادة نمط الدولة الريعية(Kaufman, mars 1998,) .
5- فشل الدولة وعجزها ان تكون المحرك الرئيسي للتنمية.
6- الانفجار السكاني (طاشمة، 2008.).

1- تعريف الحكم الراشد

1.1 تعريف الأمم المتحدة:

تستخدم الأمم المتحدة تعريف الحكم الصالح منذ عقدين من الزمن لإعطاء حكم قيمي لممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري، كما حدد البرنامج الإنمائي لسنة 1997 مفهوم

الحكم الراشد بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وهو يشمل الآليات والاجراءات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحلون خلافاتهم عن طريق قبولهم للوساطة (United Nations Development Programme, , 1997).

2.1 تعريف البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح " أسلوب الحكم " وذلك عام 1989 عن دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه:

ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة (World Bank sub-Saharan Africa, 1989) ليتم تطويره من طرف نفس الهيئة ليصبح أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية (أمينة، 2011).

3.1 تعريف حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:

عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحكم الراشد بأنه الحكم الذي يدعم ويعزز من رفاهية الانسان، كما يقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما يسعى الى تمثيل الشعب تمثيلا كاملا (الرشيدة, 2007)

2- أبعاد وفواعل الحكم الراشد

أولا: أبعاد الحكم الراشد

البعد السياسي: وهو البعد المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: وهو مرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة (علي، 2010).

البعد التقني: وهو يخص عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفعاليتها.

البعد القانوني: وهو المتعلق بسيادة القانون ومحاربة الفساد واستقلالية القضاء وأمن المستثمرين (القادر، 2015)

ثانيا: فواعل الحكم الراشد

والمراد بها هنا هو المؤسسات المكونة للحكم الراشد او عناصره والمتمثلة في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وقد أوكلت لكل طرف مهامه المسندة اليه من اجل الوصول الى مستويات متقدمة من النمو عن طريق تفعيل آليات الحكم الرشيد وذلك حسب دور كل مؤسسة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

3– معايير قياس الحكم الراشد وآلياته

ان تعدد مفاهيم الحكم الراشد بين الجهات المختلفة جعل من معاييره وآلياته تتباين بحسب اهدافه . ونظرا لأن المصطلح الحكم الراشد مرتبط بتطبيقات kauffmann وآخرون في البنك الدولي، والذي حدد طرق قياسه بستة معايير والتي اعتبرت كمبادئ للحكم الراشد، وهي على النحو التالي (العجلوني، 2013):

- **ابداء الرأي والمساءلة (**Voice and Accountability / VA**)**: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف (**Political Stability and Absence of Violence/Terrorism/PS**)** يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.
- **فعالية الحكومة (**Government Effectiveness / GE**):** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات.
- **نوعية الأطر التنظيمية (**Regulatory Quality / RQ**)**: وهي قدرة الحكومة على وضع وتنظيم سياسات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك، ويتم ذلك بتهيئة بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.
- **سيادة وحكم القانون (**Rule of Law / RL**)**: وهو يقيس مدى استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها واحترام حقوق الانسان.

- **مراقبة ومكافحة الفساد (Control of Corruption / CC):** يقتضي وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الاعلام في الكشف عن مواطن الفساد.

II. التأصيل النظري لظاهرة الفساد

1- مفهوم الفساد

إن تعدد الزوايا المنظور منها للفساد جعل من تعريفه التعدد والتباين حيث نذكر منها:

- الفساد هو الاستغلال السيء للوظيفة العامة أو الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة (worldbank، 2017)، وهو تعريف خص به البنك الدولي ظاهرة الفساد.
- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين(Tamzi, 1993) .
- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية (Mamro, 1997)، (يعني إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص).
- الفساد سلوك بيروقراطي منحرف، يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير مشروعة وبدون وجه حق.
- الفساد هو استخدام المنصب الحكومي لتحقيق مكاسب خاصة، وتندرج فيه الرشوة والابتزاز والنصب والاحتيال والاختلاس.
- عرف " هينتنجتون" الفساد على أنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لانحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لانحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة.
- يراد بمصطلح الفساد الإشارة إلى جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو التعدي على المال العام.
- عرف " أوسترفيلد" الفساد على أنه تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، تعود بالفائدة على الموظف العام من خلال سماحه لهم بالتهرب من القوانين والسياسات، سواء باستحداث قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.
- عرف caiden (فهمي، 1994) الفساد بأنه " سلوك (behavoir) ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية".

2- أنواع الفساد:

من خلال الدراسات العديدة التي تناولت مواضيع الفساد والتعاريف المختلفة التي خص بها، فأنواعه كثيرة ومتنوعة بحسب معايير الدراسة، فعلى سبيل المثال قسم بعضهم الفساد إلى نوعين (القريوتي، 2001):

- **الفساد الصغير(Petty Corruption):** أغلب الممارسين لهذا النوع هم صغار الموظفين، أو أصحاب الدخول المتدنية، حيث يتم اللجوء إلى ممارسة بعض مظاهر الفساد كالرشوة أو اختلاس مبلغ بسيط لتغطية بعض التكاليف المعيشية الضرورية.
- **الفساد الكبير(Grand Corruption):** هو ناتج عن كبار الموظفين أو السياسيين و يتميز هذا النوع بضخامة تكلفته و اتساع تأثيره على المجتمع، و لذا يعتبر أخطر من النوع الأول عند الكثير من المهتمين، و من أشكال هذا النوع إرساء العطاءات على الشركات التي تدفع رشوة أكبر، بيع المؤسسات العامة التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص بحجة الخصخصة بأقل من القيمة الحقيقية مقابل رشوة معينة....

أما صلاح الدين فهمي (الحراحشة، 2002) فقد قسم الفساد إلى:

– **الفساد المادي والأدبي:** يبتعد الفساد المادي عن الجوانب الأخلاقية أو الدينية، بمعنى أن ممارس هذا النوع من الفساد تنتفي فيه المعاني الدينية والأخلاقية التي تلجمه عن هذا السلوك، ومن الأمثلة على هذا النوع: الرشوة والاختلاس، التزوير، خيانة الأمانة، التهريب... وغيرها الكثير من الأعمال المخالفة للآداب والأخلاق.

– **الفساد الوظيفي أو الإداري:** هو عبارة عن انحرافات سلوكية تتم من العاملين تجاه منظماتهم كأن يتخلى العاملون عن القيام بأداء واجباتهم جزئيا أو كليا مع عدم بذل المتوقع منهم من مجهود، الأمر الذي يؤثر بدوره على مستوى فعالية المنظمة مثل: المحسوبية، عدم احترام مواقيت العمل، تحقيق المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة.

– **الفساد السياسي:** يتمثل في عدم الاستقرار السياسي ونقص الحريات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تمركز سلطة اتخاذ القرارات في أيدي معينة مما يسبب استغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية.

- **الفساد الاجتماعي**: من أمثلته انعدام معنى الوظيفة وحب العمل، وتفشي اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية، وعدم احترام أسرار العمل.....وغيرها.

3- أشكال الفساد

للفساد صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية وهي ذات تأثيرات مختلفة، كما أن مظاهر الفساد تتنوع بتنوع مجالاتها والأطراف المساهمة فيها، إضافة إلى أن للقيم والنصوص القانونية السائدة في المجتمعات تأثيرها في اعتبار ما هو فاسد من غيره.

ومن أهم الأشكال الشائعة نذكر ما يلي(Amaro, 1983) :

الرشوة – الواسطة واستغلال النفوذ – المحاباة والتحيز– التزوير – الابتزاز – سوء استغلال المال العام والتقصير– قبول الهدايا الرمزية

4– أسباب تفشي ظاهرة الفساد

إن تفشي ظاهرة الفساد لها أسباب عديدة تنطوي تحت الزاوية المنظور منها له، وحسب الدراسات التي أجريت قسمت أسباب الفساد الى:

الأسباب الاقتصادية للفساد حيث تمثل أهمها في:

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية
- انخفاض مستويات الأجور الحكومية (حيث توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور الحكومية، مقارنة بالقطاع الخاص او الصناعي (فريد، 2001).
- تضخم الجهاز الإداري (اللطيف، 2004) (والذي ينتج عنه عدم المساواة وعدم وجود الشفافية والمساءلة، بالإضافة الى عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة).
- تدني مستوى الأداء الاقتصادي، وعدم كفاية الدخول مما يدفع بالبعض لاستغلال نفوذهم الوظيفي.

الأسباب السياسية للفساد:

- غياب المؤسسات التشريعية أو تغييبها.
- ضعف الحكومة (والمتأتي من الغموض او عدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية، قصور الرقابة على أنشطة الدولة.....وغيرها).

- عدم الاهتمام وتقاعس القيادة السياسية في محاربة الفساد.
- ضعف المؤسسات القضائية أو إضعافها في ظل غياب الشفافية والمساءلة.
- ضعف الأحزاب السياسية وغياب روح المنافسة بينها.

الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد:

- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع.
- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها.
- قلة معاقبة المفسدين.
- غياب الحريات الديموقراطية.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعدم فاعليتها.

5– آثار الفساد

إن من بين أهم الآثار المترتبة عن مظاهر الفساد هي الجريمة المنظمة وتبيض الأموال والتهرب الضريبي والانحلال الخلقي وتلاشي المجتمعات والسير نحو المجهول وغيرها، فظاهرة الفساد لو تفشت في مجتمع ما فإن آثاره على الصعيدين الاقتصادي والسياسي مدمرة جدا حيث(W.Gray, 1998) :

- الفساد عائق للحكومة في تنفيذ برامجها وتحصيل إيراداتها العامة، كما يؤدي الى ظهور اقتصاد الظل او الاقتصاد الموازي.
- الفساد كابح للاستخدام الأمثل في عديد المجالات بالغة الأهمية كالتعليم والبحث العلمي.
- يضعف الفساد من معدلات نمو الاستثمارات الخاصة والأجنبية، ولاسيما إذا تعمدت الحكومة ترك ثغرات في اللوائح التنظيمية لقانون الاستثمار، بغرض أن يستفيد كبار المسؤولين من الدخل غير المشروع.
- يشجع الفساد المسؤولين على بيع أو تأجير منشآت القطاع العام بثمن بخس.
- يتسبب الفساد في تدني مستوى كفاءة الاقتصاد وذلك بسبب تأثيره على توزيع الدخل والإنتاج بالإضافة إلى الاستهلاك.

- ترتفع تكلفة رأس المال عند الشركات التي تنتشر عندها ظاهرة الرشوة، وذلك بسبب إضافة قيمة الرشوة المدفوعة إلى إجمالي التكاليف. مما يكون سببا في ارتفاع الأسعار.
- يزيد الفساد من عائد البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج.
- يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد.
- يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل.

6- التدابير العلاجية لمكافحة الفساد الاقتصادي

ان علاج الشيء يبدا أساسا من الاعتراف بوجوده، أي قبل ان نبحث عن العلاج لا بد من الاعتراف بوجود مشكل الفساد، والوعي بآثاره الوخيمة التي تمس مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

في هذا الاطار سعت عديد الدول خاصة المتطورة منها في مكافحة الفساد بأنواعه و بكل الطرق، فقد أظهرت الدراسات أن الدول التي انتهجت سياسة الحكم الرشيد و طبقتها على اكمل وجه تحصلت على نتائج جد إيجابية في مجال مكافحة الفساد.

فآليات الحكم الراشد الستة تحمل في طياتها العلاج والمكافحة للفساد فلو نظرنا الى مبدأ الشفافية في المعاملات النظامية ومدى تطبيقه يحدد لنا مدى محاربتنا للفساد لان لهما علاقة عكسية وللنمو الاقتصادي علاقة طرية.

اما مؤشر المساءلة والذي يعتبر معيارا ضابطا للأداء الحكومي، وفعلا تقويميا للمؤسسات بأشخاص القائمين عليها عندما يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك رسميا، تجعل منه مؤشرا إيجابيا في القضاء على الفساد ومحاربة بالطرق القانونية والمنظمة والمنصوص عليها في التشريع.

كما يعتبر مؤشر سيادة حكم القانون من اهم هذه المؤشرات لأنه يعكس قوة الدولة وقوة التطبيق الصارم للقوانين على كل فئات المجتمع دون استثناء، فهو بذلك يحمي المتعاملين والمنظمين والمسيرين كما يشد على يد المفسدين، كما يساعد في عملية الاستقرار السياسي، وإعطاء فعالية للحكومة.

اما مؤشر مراقبة ومكافحة الفساد فقد جاء كمؤشر مستقل يراد به اظهار قوة الدولة في تتبع قنوات الفساد والقضاء عليها كتعبير صريح لشن الحرب على الفساد، فهذا المؤشر له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وعكسية مع ظاهرة الفساد، فكلما كانت نتائج مكافحة الفساد إيجابية ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي وتراجعت نسب الفساد.

III. التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

1– مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تطرق الاقتصاديون القدامى والجدد الى المعنى الحقيقي للنمو فذهبوا الى تعريفه من جوانب عديدة كل حسب الزاوية المنظور منها كما تدخلت الحكومات والمنظمات العالمية والهيئات الدولية في تحديد معنى النمو الاقتصادي والذي نذكر منها:

- ✓ النمو الاقتصادي هو عبارة عن العملية التوسعية التي تمس الجانب الإنتاجي خلال فترة معينة من الزمن مقارنة بسابقتها من الفترات في الاجلين القصير والمتوسط(Bousserelle, 2004) .
- ✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت دلالة نمو الناتج القومي والعكس صحيح (الأمين، 2002).
- ✓ النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية في الأساس، وهو يعبر عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني(Nouchi, 1990) .
- ✓ النمو الاقتصادي يعني ارتفاع نسبة الإنتاج العام مقاسة بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية (الشرقاوي، 2001).

2– أنواع النمو الاقتصادي

بما ان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة ر زمنية، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة انواع من النمو وهي:

2-1 **النمو الطبيعي**: وهو نمو تاريخي حدث بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية.

2-2 **النمو العابر او غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، بل هو ناجم عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث ان تزول ويزول معها النمو الذي احدثته.

2-3 **النمو المخطط**: وهو نمو ناجم عن عمليات التخطيط الشاملة، إذ ترتبط فعاليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وفعالية التنفيذ والمتابعة وبواقع الخطط المرسومة (حمداني، 2009)

3- المنظور الاقتصادي للنمو

لقد تناول العديد من المفكرين والمنظرين موضوع النمو الاقتصادي عبر المراحل المختلفة لتطور الفكر الاقتصادي من ادم سميث الى الليبرالية الجديدة، كلهم حاولوا تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول الوصول الى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، فنجد ان نقائص كل نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى دون ان ننسى مساهمة الازمات الاقتصادية العالمية المتوالية في ذلك. اذ نلخص هذا التطور في النظريات الموالية:

3-1 نظرية النمو الكلاسيكية

ومن اهم روادها نجد ادم سميث، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس..... واخرون (القرشي، 2007)، حيث تركزت اهم أفكارهم في(Todaro, 2000) كون الإنتاج دالة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي بالإضافة الى وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي (طردية العلاقة بينهما).

3-2 النظرية النيو كلاسيكية

ومن اهم روادها نجد" Jevons" و" Menger" و " Walras" و" Alfred Marshall " حيث اهتموا بالمنفعة الحدية في تحديد اثمان عوامل الإنتاج، اين تتم عملية تكوين راس المال من خلال إحلاله محل العمل، بالإضافة الى ان الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة (علاقة عكسية)، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في تنويع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي (القرشي، 2007).

3-3 النموذج الكينزي للنمو

حيث يوضح هذا النموذج ان التوازن الاقتصادي يمكنه الحدوث عند مستويات اقل من الاستخدام الكامل والذي يحدد من الطلب الكلي الفعال وهو بدوره من يخلق العرض وليس العكس، كما اعتبر كينز ان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز الى أن الاستثمار هو دالة في سعر الفائدة، اما الادخار فهو دالة في الدخل واكد على ان دالة الإنتاج ترتكز أساسا على حجم العمل المستخدم (عريقات، 2006).

3-3 النظريات الحديثة في النمو

وهي التي تمثل العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت بعد ازمة النفط الشهيرة سنة1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرات الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، الامر الذي أدى الى

رجوع شبه كامل لهذه النظريات (نظريات النمو)، لتظهر بعدها نظريات جديدة اتخذت عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي كالعوامل الداخلية مثل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاستقرار الأمني و السياسي بالإضافة الى حرية الافراد و غيرها من العوامل التي من شأنها ان تكون محددات فعالة في النمو الاقتصادي.

محددات النمو الاقتصادي

ان تطور الفكر الاقتصادي المرتبط والمتعلق بالنمو الاقتصادي حاز القسط الأكبر من التنظير من قبل المفكرين الاقتصاديين، خاصة ما تعلق الامر بتعريف النمو وتحديد مؤشرات المتشابكة والمترابطة، والتي نذكر منها وبحسب ما جاء في النظريات الاقتصادية ما يلي:

العمل: وهو الامر المتعلق بحجم العمالة النشطة وتأثيراتها على النمو الاقتصادي.

رأس المال: حيث يعتمد نمو الناتج بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية رأس المال (الات، معدات، استثمارات، موارد بشرية)، وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي (سعدي، 2007).

التقدم التكنولوجي: وهو مؤشر التقنية والتطور والكفاءة، اذ ان زيادة مستوى التقدم الفني والتكنولوجي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (سعدي، 2007)

الانفتاح التجاري: وهو مدى تفتح الدولة على العالم الخارجي وعلاقة المبادلات الاقتصادية الدولية.

الحكم الراشد: وهو من بين اهم المؤشرات المفسرة لظاهرة النمو لأنه يعكس الظروف السياسية وكذا فعالية الحكومة والأطر التنظيمية بالإضافة الى سيادة القانون، أي هو صورة عن البيئة الاقتصادية التي تطمح الى جلب المستثمرين ورؤوس الأموال من اجل تحقيق النمو والوصول الى تنمية محلية. فعديد الدراسات أشارت إلى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة والنمو الاقتصادي (ميلود، 2004)، خاصة ما تعلق الامر بجانب علاقة الحكم الراشد بالفساد، وما مدى قدرة آلياته في التصدي و مكافحة ظاهرة الفساد و انعكاسها الإيجابي على النمو الاقتصادي.

الجانب التطبيقي

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث مؤشرات للحاكمية الرشيدة من أصل ستة، والتي بدأ البنك الدولي بإصدارها منذ عام 1996، وتستخدم المؤشرات مقياس يتكون من (2.5) درجة، وتعتبر

الدولة التي يقع تصنيفها بين العلامة (-2.5) بأنها الأسوأ في الحاكمية الرشيدة، بينما تشير العلامة (+2.5) إلى أفضل درجات الحاكمية الرشيدة (www.worldbank.org)، حيث تمثلت هذه المؤشرات في:

إبداء الرأي (الصوت) والمساءلة VA –الاستقرار السياسي وغياب العنف PS – مراقبة ومكافحة الفسادCC.

كما شملت هذه الدراسة عينتين الأولى للدول النامية والثانية للدول المتقدمة بتعداد19 دولة لكل عينة، حيث قمنا بالتعبير عن نموها الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ودراسة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في محددات الحكم عليه عن طريق استخدام نماذج البانل.

أولا: توصيف النموذج

من اجل الوصول الى أفضل النماذج الرياضية، نقوم بإجراء مقارنة بين نماذج الانحدار الثلاثة الموالية و اختيار اقل معيار لـ AIC و SCH و HQ و اكبر قيمة لـ Log-Lik :

- النموذج الخطي: GDP = f(VA,PS,CC)
- النموذج نصف اللوغاريتمي من اليسار: Log(GDP) = f(VA,PS,CC)
- النموذج الخطي GDP = f(VA,PS,CC) مع قسمة GDP على 10^{12} بالنسبة للدول المتطورة و 10^{11} بالنسبة للدول النامية.

من خلال المقارنة اتضح جليا قبول النموذج الخطي الأخير كأفضل نموذج والذي سوف نعتمده في هذه الدراسة.

ثانيا: نتائج تقدير النماذج الثلاثة

1. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model):

الدول النامية			
C	VA	PS	CC
5.802	5.19	- 1.417	0.902
0.0000	0.0000	0.0002	0.120
R^2=0.39	F=72.81	DW=0.046	

الدول المتقدمة			
C	VA	PS	CC
0.23	0.058	- 0.205	0.046
0.0000	0.448	0.3520	0.000
R^2 =0.06	F =7.18	DW=0.05	

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

الملاحظ من الجدول ان كل من الحد الثابت في العينتين معنوي وله دلالة إحصائية اما مؤشر إبداء الرأي والمساءلة VA، الاستقرار السياسي وغياب العنف PS في عينة الدول النامية لهما دلالة إحصائية ومعنويا يختلفان عن الصفر اما في عينة الدول المتقدمة فإن المؤشرين غير معنويين وليس لهما دلالة إحصائية. اما الإشارة السالبة للمعاملات فهي دالة على العلاقة العكسية بين المؤشر والنمو الاقتصادي. والعكس بالنسبة للإشارة الموجبة فهي دلالة على العلاقة الطردية بينهم.

و لمعرفة و جود آثار من عدمها نقوم باختبار LM و الموضح كما يلي:

H_0 : لا يوجد أثر	الدول النامية		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.0000	0.1437	0.0000
Honda	0.0000	0.9280	0.0000
H_0 : لا يوجد أثر	الدول المتقدمة		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.0000	0.1450	0.0000
Honda	0.0000	0.0042	0.0000

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

بما ان إحصائية LM تشير الى قيمة اقل من 0,05 فإننا نرفض H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 والذي يقضي بوجود أثر اما ثابت او عشوائي، وعليه نقوم بتقدير النموذجين المتبقين (FEM / REM).

2. نتائج تقدير نموذجي التأثيرات الثابتة FEM والعشوائية REM:

I. نموذج التأثيرات الثابتة FEM

المتغيرات	الدول النامية		الدول المتقدمة	
	المعامل	Prob	المعامل	Prob
C	2.955	0.0000	0.4155	0.0000
VA	0.285	0.4833	- 0.112	0.0000
CC	-0.603	0.2904	- 0.030	0.0379
PS	-0.37	0.1437	- 0.031	0.0013
طريقة التقدير	LSDV		LSDV	
	$R^2 = 0.91$ / $F = 155.36$		$R^2 = 0.98$ / $F = 1172.342$	

II. المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

III. نموذج التأثيرات العشوائي REM

الدول المتقدمة		الدول النامية		المتغيرات
Prob	المعامل	Prob	المعامل	
0.0000	0.412	0.0000	3.1808	C
0.0000	- 0.110	0.1139	0.6217	VA
0.0437	- 0.0293	0.2795	- 0.5930	CC
0.0013	-0.0316	0.1621	-0.3489	PS
GLS		GLS		طريقة التقدير
$R^2 = 0.59$ / $F = 29.71$		$R^2 = 0.015$ / $F = 1.81$		

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

ان الملاحظ للجدولين يرى ان النموذجين متباينين من حيث النتائج فنجد ان كل من الحد الثابت و VA وCC وPS في عينة الدول المتقدمة وفي النموذجين (الآثار الثابتة FEM – الآثار العشوائية REM) مؤشرات لها دلالة إحصائية أي معنويا تختلف عن الصفر وتفسر النمو الاقتصادي، كما أن الإشارة السالبة دلالة على عكسية العلاقة بنها وبين النمو وهو الامر الذي تفسره الأطر النظرية للعلاقة بين النمو وآليات الحكم الراشد.

اما في عينة الدول النامية (في النموذجين REM-FEM) نجد ان كل معلمات النموذج غير معنوية وليست لها دلالة إحصائية عدا الحد الثابت.

ولدراسة الأثر الحقيقي لابد من اختيار أفضل النموذجين السالفين ويتحقق ذلك عن طريق اختبار Hausman والتي تظهر نتائجه ملخصة في الجدولين المواليين:

Correlated Random Effects - Hausman Test cross-section random effects H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (الدول النامية)			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section Random	14,506	3	0,0023

Correlated Random Effects - Hausman Test cross-section random effects H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (الدول المتقدمة)			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	**1.606**	**3**	**0.658**

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

بالاعتماد على نتائج الاختبار أعلاه أمكننا من قبول الفرضية البديلة ورفض فرض العدم في عينة الدول النامية أي ان النموذج ذو التأثيرات الثابتة هو الملائم (FEM)، وهو ما أكدته مخرجات Eviews10 عند تقدير النموذجين.

اما عينة الدول المتقدمة فقد اشارت نتائج الاختبار الى قبول فرض العدم أي ان النموذج ذو التأثيرات العشوائية REM هو الملائم.

وعليه تكون الصيغة النهائية للنموذجين بعد تصحيح مشكل الارتباط الذاتي ومشكل عدم تجانس التباين على الشكل الموالي

الصيغة النهائية لنموذج FEM للدول النامية

GDP1 = -0.603310307098*CC - 0.369993434404*PS + 0.284931429911*VA + 2.95576860279+ [CX=F]

الصيغة النهائية لنموذج REM للدول المتقدمة

GDP1 = -0.11072181476*VA - 0.0316437451087*PS - 0.0293214745887*CC + 0.412178336159 + [CX=R]

المصدر من اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات Eviews10

نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى نتائج هامة في اتجاهين اثنين الأولى نتائج خصة الدراسة بذاتها ونتائج عامة يمكن إجمالها فيما يلي:

– كإجابة على إشكالية الدراسة وباستخدام النماذج القياسية تبين انه يمكن لآليات الحكم الراشد أن تكون أداة فعالة في مكافحة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي حيث ظهر ذلك جليات في عينة الدراسة الخاصة بالدول المتقدمة اين يتم فيها تطبيق اليات الحكم الجيد بشكل دقيق ومتقن بالإضافة الى محاربتها للفساد واعلان الحرب عليه، اذ نجد كل هذا في العلاقة العكسية التي تربط بين مؤشرات محاربة الفساد والمساءلة والاستقرار السياسي مع النمو الاقتصادي لهذه الدول وهو ما اعطته نتائج تقدير النموذج العشوائي. أما الدول النامية و التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير لغياب الرقابة و المكافحة و حتى النوايا الفعلية في القضاء على الفساد بالإضافة الى ضعف الجهاز الرقابي لديها و ضعف الجهاز السياسي و

الاقتصادي بصفة عامة، فإن آليات الحكم الراشد ليس لها القدرة الكبيرة على التأثير الإيجابي على النمو ولا مكافحة الفساد، حيث اعطى مؤشر الاستقرار السياسي الوحيد العلاقة العكسية المرجوة منه اما مكافحة الفساد والمساءلة فقد ظهرت بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي، وهذا راجع أساسا الى النظام الاقتصادي الريعي المنتهج في اغلبية هذه الدول بالإضافة الى حداثة الدولة السياسية التي تقود الاقتصاد و تطبق الحكم الراشد.

– أما بالنسبة للفرضيات الأساسية للدراسة فقد الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة فتبين ان معايير الحكم الراشد لها تأثير على التنمية الاقتصادية، بشرط التطبيق الجيد والمحكم لهذه المعايير. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قصيرة الاجل بين المؤشرات المختارة والنمو الاقتصادي ومكافحة الفساد وهذا في الدول النامية (وهذا بعد اجراء اختبار التكامل المشترك)، وعلاقة طويلة الاجل في الدول المتقدمة، وهذا سببه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين العينتين.

– أما في ما يخص النموذج المناسب وجدنا أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لعينة الدول النامية و أن نموذج الآثار العشوائية ملائم للدول المتقدم.

– اختلاف مفاهيم الفساد ومسبباته من دولة لأخرى ومن منظور لآخر.

– اختلاف مفاهيم الحاكمية الرشيدة باختلاف الأبعاد الاقتصادية او السياسية او التجارية.

– يعد الحكم الراشد من الأساسيات وضمن دائرة الاولويات السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية لأي دولة في العالم.

– ان من اهم المعوقات التي تأثر على التنمية سلبا هو الفساد الإداري والسياسي مما يستوجب الزامية مواجهته والحد من آثاره.

يعتبر الفساد الاقتصادي عقبة للوصول للتنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، فهو يستهدف بالدرجة الأولى الموارد العامة لخدمة أهداف خاصة.

اقتراحات وتوصيات

- العمل على تفعيل دور هيئات ومنظمات المجتمع المدني، من أجد مجابهة الفساد الإداري والسياسي ودفع عجلة التنمية المستدامة وفق ما يتماشى مع الدستور.
- إيجاد بيئة ملائمة للاستثمارات يكون فيها المناخ ملائم لعمل القطاع الخاص.

- محاربة البيروقراطية والقضاء عليها وذلك عن طريق دعم وتقوية نظام الحكومة والإدارة الالكترونية.
- العمل على ترسيخ مفهوم ومبادئ الحكم الراشد بما يخدم الاقتصاد.
- العمل على محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية والسعي الجاد نحو إرساء قواعد الحكم الراشد في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي.
- إن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تشترط توفر ثلاثة شروط أساسية هي الشفافية والمساءلة والحكم الراشد.
- القيام بحملات توعية عامة تثير الحماس والغيرة على المصلحة العامة.
- تبسيط التشريع الضريبي وصيانة حقوق الملكية الفردية.
- تقليص الهوة بين الإدارة والمواطن.

6. قائمة المراجع:

Amaro, D. G.-R. (1983). The effects of corruption on administrative Performance: illustrations, from developing countries. *World Bank Working paper*(580), 27.

Bousserelle, E. (2004). *Dynamique économique -Croissance,crises,cycles.* paris: Gualino éditeur.

Kaufman, L. P. (mars 1998,). *liberté publique et démocratie et réussite des investissements publiques", finance et développement.*

Mamro, P. (1997). whey Worry about corruption. *Economie Issues*(06), 3-4.

Nouchi, M. (1990). *croissance - histoire économique.* paris: Hazan.

Tamzi, V. (1993). Corruption around the world : causes, conséquences, scopland cures. *IMF staff papers, 40*(4), 559-591.

Todaro, M. (2000). *Economic Devlopement.* Westey: Seventh.

United Nations Development Programme, . (1997). governance for sustainable human development.

W.Gray, D. K. (1998). Corruption and Development. *Finance and Development, 1*(35), 8.

World Bank sub-Saharan Africa. (1989). from crisis to sustainable growth. 60.61.

worldbank. (2017). *www.worldbank .org/ public / ant : corruption /cormac.htm*.

www.worldbank .org/ public / ant : corruption /cormac.htm. (2017).

الأمين, ع. ا .(2002) .مبادئ الاقتصاد الكلي .عمان: دار الحالة للنشر و التوزيع.

(بلا تاريخ). التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا (الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقي.

الحراحشة, ع. ا .(2002) .الفساد الإداري – دراسة على بعض الأجهزة الحكومية في الأردن .رسالة ماجستير .26 , الأردن: كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك.

www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

الشرقاوي, م. ع .(2001) .النمو الاقتصادي و تحديات الواقع .عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع.

العجلوني, م .(2013) .أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية .المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة و الاستقرار من منظور إسلامي .(p. 5) , تركيا.

القادر, ع. ب .(2015) .تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية .مجلة الاقتصاد و المالية ,(1) 4.

القرشي, م .(2007) .التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات وموضوعات .عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

القرشي, م .(2007) .التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات وموضوعات .عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

القريوتي, م .(2001) .الإصلاح الإداري بين النظرية و التطبيق .عمان، الأردن: دار وائل للطباعة و النشر.

اللطيف, ع. ع .(2004) .الفساد كظاهرة عربية و آليات ضبطها: إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي و معالجتها"، في المستقبل العربي .مركز دراسات الوحدة العربية.97 ,

أمينة, ف .(2011) .دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع الديمقراطية والرشادة) .43 .قسنطينة, الجزائر: جامعة منتوري.

بومدين طاشمة. (16-17 ديسمبر, 2008.). الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر.

حمداني, م. ا .(2009) .حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط جامعة الجزائر .8 ,الجزائر.

خلدون حسن النقيب. (1991). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سعدي, ه ,2007) .الجزائر .(أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 2014-1980 . أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

سلوى الشعراوي جمعة و اخرون. (2001). إدارة شؤون الدولة و المجتمع. القاهرة: مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة.

عريقات, ح. م .(2006) .مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي .الأردن: دار وائل للنشر، جامعة الاسراء.
علي, ب. م .(2010) .تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية .الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية .(p. 57) ,ورقلة.
فريد, م .(2001) .الفساد: رؤية نظرية .مجلة السياسة الدولية، باب الاقتصاد الدولي و البيئة.32 ,(134)
فهمي, ص. ا .(1994) .الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية و الإقتصادية .الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.
ميلود, و .(2004) .المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها .أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2 .84 ,الجزائر.

7– الملاحق:

- مين عواد المشاقبة والمعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي والحكم الراشد (إطار نظري)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبير صالح.(2007) . النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، بغداد، الطبعة الاولى،
- كريم حسن.(2004) . مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، العدد 309.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، على شبكة الانترنت.
- الآسكوا، الحكم السليم، تحسين الإدارة الكلية في منطقة الأسكوا، نيويورك، 2003م.
- حسين عبد القادر.(2012) . الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر.
- بسام عبد الله البسام .(2014) .الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 و68 معهد الإدارة العامة بالرياض.
- علي بن يحي عبد القادر وقديد عبد القادر .(2015) .تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، العدد 1.
- بن مرزوق عنترة وخليل بن علي .(2010) .تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، الملتقى الوطني حول :إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، 12 و13 ديسمبر جامعة ورقلة.

- يختار عبد القادر وعبد الرحمان عبد القادر، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الدول العربية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة، دولة قطر.
- امنصوران سهيلة.(2006) . الفساد الاقتصادي والحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر.
- عبد الكريم بلعرابي وعبد السلام مخلوفي.(2006) . دور الشفافية والمساءلة في كبح الفساد وتحقيق الحكم الراشد، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.
- World Bank Institute: Data Base of Good Governance Indicators www. worldbank.org
- Engjell Père. (2015). The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries, European Journal of Government and Economics Volume 4, Number 1 ISSN: 1996-2008, European University of Tirana.
- Emily O'Reilly. (2009). Guide to principles of good governance, Ombudsman for Ireland, britsh.
- Damodar N. Gujarati. Essentials of econometrics.
- CHENY hsiao. (2014). analysis of panel data, third edition, Cambridge university press.

8- المواقع الالكترونية

- www.govindicators.org
- www.albankaldawli.org
- www.worldbank.org